

انتشار ظاهرة بيع الأسهم في «باسيليا ستي» عبر «الفيسوك»

دياب لـ«الوطن»: البدء بتوزيع سندات الملكية لـ١٠٠ ألف سهم.. ولجان لتقييم وتقدير قيم العقارات في «القابون الصناعية»

فادي بك الشريف

كشف مدير مديرية المشروع التنفيذي للمرسوم ٦٦ في محافظة دمشق للمرسوم ٦٦ في محافظة دمشق لـ«الوطن» عن البدء بتوزيع سندات الملكية للأسهم التنظيمية في «باسيليا ستي/ جنوب المتحلق الجنوبي» والتي تبلغ مساحتها ٩٥٤ هكتاراً، وذلك بشكل تدريجي مع البدء من منطقة كفرسوسة، وبشكل تدريجي إلى مناطق دريا (الشرقية والقبلية) والمزة وقنوات بساتين وميدان سلفاني، مبيّناً أن عدد السندات يتجاوز الـ١٠٠ ألف.

يأتي ذلك في الوقت الذي تكثر فيه منشورات «فيسوكية» تقضي بالإعلان عن بيع أسهم ضمن هذه المنطقة «باسيليا ستي»، شمل بعضها ملايين الأسهم، ومنهم ما تجاوز المليار سهم.

بينما قال دياب: يفضل التداول في مديرية المرسوم حرصاً على حقوق المواطنين والمالكين، لكن لا يمكن منع أي أحد طالما هناك اتفاق بين الأشخاص. هذا وأعاد المديرية السبب بتأخر توزيع السندات بالعمل على إزالة كل الإشارات على العقارات قبل صدور السندات، حيث يستلم المالك سنداً خالياً من الإشارات التي تفوق التداول والترخيص وبالتالي يتم اختزال الوقت اللازم للعمل.

وبين دياب أن ٥٠ بالمئة من المالكين في كفرسوسة بما يقدر بـ١٠ آلاف مواطن من أصل ٢٠ ألفاً لم يستكملوا أوراقهم الثبوتية للحصول على صك الملكية (سندات الملكية)، ما يؤخر عملية توزيع السندات لحين اتخاذ الحل والإجراء اللازم. مضيفاً بالقول: إن يتم تسليم أي سند مالم تستكمل جميع الوثائق والأوراق، علماً أن المحافظة تطلب عدة مرات ضرورة ذلك، وخاصة أن عدداً من المواطنين والمالكين خارج البلاد ومنهم من انتهت وكالتهم القانونية، لكن ما يهتما بتقديم وثيقة التملك أو صورة عن هوية الشخص ليصار إلى تدبير كل الأوراق ومتابعة صحة ودفقة السند المنموح. ولفت إلى أنه من المقرر الانتهاء من توزيع السندات خلال ٤ أشهر، مشيراً إلى إمكانية



٥٠ بالمئة من المالكين في «كفرسوسة» لم يستكملوا أوراقهم الثبوتية ومنهم خارج البلاد

فتح مجال التداول بالأسهم التنظيمية للسندات، مضيفاً: بإمكان المالك بعد الحصول على سند الملكية بيع أو شراء الأسهم عند التداول الذي سيحدد لمدة عام، وبالتالي يتقدم بطلب للتخصيص لاحقاً بمقسم، على أن يختار المقسم الذي يرغبه، وبعد تخصيص المقسم يصدر قرار المكتب التنفيذي ويسجل به الطابو، ضمن إجراءات تستغرق العام ونصف العام، وفيما يخص توزيع الأسهم التنظيمية على المالكين لمنطقة القابون الصناعي (٢٠٠ هكتار)، قال دياب: سيتم خلال الفترة القادمة تقديم الطلبات لتثبيت الحقوق العينية وبناء عليها تشكل لجان لحل الخلافات للبت بالداوى جميعها، ومن ثم يتم النظر بالقيود العقارية علماً أنه تم انتخاب ممثلي أصحاب الحقوق العينية

إلى لجنتي تقدير العقارات والمقاسم في تنظيم مدخل دمشق الشمالي في المناطق العقارية قابون صناعي- جوبر، وذلك كخبراء ممثلين لهم في لجنتي تقدير قيمة العقارات وتقدير المقاسم ومشروع تنظيم المنطقة، على أن تتخذ ذات الإجراءات المتبعة في المنطقة التنظيمية الثانية بسيليا ستي.

وقال دياب: ستتم كل لجنة خبيرين اثنين من المالكين المنتخبين، على أن يجري تشكيلها بقرار من محافظ دمشق بعد متابعة كل الشكاوى، مع التدخل لمصلحة المواطنين والمالكين المتابعة إجراءاتهم في المالية والطابو، فيما يخص الأوراق والوثائق الثبوتية، وذلك نظراً للظروف التي شهدتها البلاد، مع تدخل المديرية لتبسيط الإجراءات.

والوصف من أرض وبناء وأشجار ومزروعات وغيرها، مشدداً على ضرورة التزام الخبير المنتخبين الأساسيين أو البدلاء بالحضور والمتابعة الدائمة لمصلحة المالكين وتحقيق العدالة لهم في المنطقة القابون والعمل على توزيع المنطقة بشكل عادل ومنصف وفقاً للأسعار التي سيتم اعتمادها من اللجنة التي ستشكل لهذا الغرض.

وعن أبرز العقبات والمعوقات، لفت مدير مديرية المشروع التنفيذي للمرسوم ٦٦ إلى متابعة كل الشكاوى، مع التدخل لمصلحة المواطنين والمالكين المتابعة إجراءاتهم في المالية والطابو، فيما يخص الأوراق والوثائق الثبوتية، وذلك نظراً للظروف التي شهدتها البلاد، مع تدخل المديرية لتبسيط الإجراءات.

موسم التجميم

رسالة
المرز والسكر



• أرشيف

الغرامة الحالية نحو ألفي ليرة والسيارات القديمة تلوث الهواء

مديرة السلامة البيئية في «الإدارة المحلية»: ننسق مع «الداخلية» لرفع الغرامات على السيارات التي تصدر دخاناً كثيفاً يسبب التلوث

محمد منار حجيوج

كشفت مديرية السلامة البيئية في وزارة الإدارة المحلية وريادة النهار أن الوزارة تعمل ضمن خططها المستقبلية لوضع الحد من تلوث الهواء من خلال عدة إجراءات منها التنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية لرفع الغرامة المالية بحق السيارات التي تسبب تلوثاً بيئياً وخصوصاً القديمة التي تتسبب بتلوث واضح للهواء بسبب الدخان الكثيف الذي يخرج منها، مشيرة إلى أن الغرامة حالياً هي نحو ألفي ليرة ويتم العمل لرفعها أكثر من ذلك بكثير.

وبيّنت أن هناك تقريراً عن حالة البيئة يتم إعداده سنوياً لكن حالياً هذا التقرير ليس متاحاً لكل الأراضي السورية باعتبار أن هناك مناطق لا يمكن الدخول عليها حالياً، مشيرة إلى أن هناك معلومات مفقودة ويتم العمل على تحديث هذه المعلومات منذ ١٠ سنوات وحتى الآن لمعرفة نسبة التلوث البيئي في سورية. وأشارت أن رصد التلوث في سورية يحتاج إلى دراسات عميقة، لافتة إلى أن هناك



نسبة كبيرة من مراكز رصد التلوث دمرت وحالياً تتم إعادة تجهيزها

الحرب دمرت هذه المراكز. وبيّنت أنه يوجد دراسات حالية ومشروع الإدارة البيئية المتكاملة لحوض نبع السن بالإضافة إلى عدة أنهار، مشيرة إلى أنه يتم التعاون مع وزارة الموارد المائية لوضع ماستر بلان لمطحات المعالجة لمياه الصرف الصحي المكانية لكل المحافظات السورية ليتم رصد التلوث البيئي من الموازاة الإستراتيجية وهي ستكون صالحة للري الزراعي للقطاع. وكشفت أن الوزارة تقوم بالإعداد لعدة مشاريع مهمة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال صناديق المناخ العالمية بهدف الحد من تغيرات المناخ وذلك بالتعاون مع الجهات والوزارات المعنية ومنها مشاريع المياه والطاقة والزراعة. وأشارت أن الوزارة تعد مشاريع مهمة في مجال الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، حيث يتم تنفيذ مشروع مهم حالياً وهو إشارة الشوارع بالطاقة الشمسية بكل المحافظات وتم البدء منذ شهرين ومستمر لغاية العام القادم وأعدت النهار عن تفاؤلاً بعودة نشاط رصد حالات التلوث من خلال إعادة المخابر لوضع أولويات العمل لزيادة شبكات الصرف الصحي والأماكن التي يجب فيها رفع ضرر التلوث عنها وخصوصاً عن مصادر المياه. وأشارت إلى أنه يوجد تلوث في المياه في بعض المناطق لكنه ليس خطيراً من دون أن تحدد نسبته باعتبار أن المخابر المعنية برصده

ليست على أوجه الاستعداد كما كانت قبل الأزمة، مشيرة إلى أن هناك نقصاً كبيراً في الكوادر البشرية المدربة على رصد التلوث البيئي وخصوصاً تلوث الماء والهواء وتحليل التربة. وأعدت النهار عن تفاؤلاً بعودة نشاط رصد حالات التلوث من خلال إعادة المخابر لوضع أولويات العمل لزيادة شبكات الصرف الصحي والأماكن التي يجب فيها رفع ضرر التلوث عنها وخصوصاً عن مصادر المياه. وأشارت إلى أنه يوجد تلوث في المياه في بعض المناطق لكنه ليس خطيراً من دون أن تحدد نسبته باعتبار أن المخابر المعنية برصده